

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

CD/19/11

الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

٨ ديسمبر ٢٠١٩

تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات

وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف في يوليو ٢٠١٩

معلومات أساسية

لا يُسجل عدد النازحين داخليا انخفاضا، كما لا تُسجل احتياجاتهم انخفاضا. وعلى الرغم من الطابع الملح لهذا التحدي، لم يُناقش هذا الموضوع في مُجمل الحركة منذ سنة ٢٠١١. ويوفر اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٩ فرصة مواتية للحركة للاجتماع حول موضوع النزوح الداخلي وإعادة تأكيد التزامها وتوضيح موقفها ومجالات عملها ذات الأولوية. وحالما يُدرس موقف الحركة بشأن التحديات العاجلة المتعلقة بالنزوح الداخلي، سيكون بوسع الحركة بأسرها أن تتطلب من الدول الاضطلاع بمهمتها أيضا. وتتصدى الحركة لمسألة النزوح الداخلي في جميع أنحاء العالم بطرق مختلفة، غير أنه تم تشخيص عدد من أوجه القصور في استجابات كل مكونات الحركة. ويمكن تصحيح أوجه القصور هذه عن طريق تعزيز تنفيذ سياسات الحركة القائمة بشأن النزوح الداخلي. لذا، يدعو القرار المقترح إلى تجديد الالتزام بسياسات الحركة القائمة، إلى جانب تحديد ثلاث مجالات ذات أولوية وإنشاء منصات وأدوات مشتركة لمواجهة هذا التحدي وتلبية احتياجات كافة الأشخاص المتضررين من النزوح بفعالية.

(١) مقدمة

يُعد النزوح الداخلي أحد أكثر التحديات الإنسانية العالمية إلحاحاً. ففي أواخر عام ٢٠١٨، كان ٤١,٣ مليون شخص في حالة نزوح داخل بلدانهم بسبب النزاعات المسلحة والعنف. وكانت المخاطر المناخية السبب الرئيسي في نزوح ١٧,٢ مليون شخص إضافي نتيجة للكوارث التي وقعت في سنة ٢٠١٨، ونحو ثلثي كل حالات النزوح الجديدة تقريبا^١. وتذكر هذه الأرقام بشكل صارخ حقيقة العجز الجماعي عن التصدي لهذه الظاهرة والتخفيف منها. والنازحون داخل بلادهم هم من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر إذ غالباً ما يتعرضون لظروف متقلبة وغير آمنة، لا يحصلون في ظلها إلا على قدر محدود من السلع والخدمات الأساسية أو لا يحصلون عليها على الإطلاق. وكثيراً ما يتعذر عليهم إعادة بناء حياة جديدة، ويظلون نازحين لفترات طويلة من الزمن. ويعود سبب ذلك أحياناً إلى استمرار النزاعات لسنوات طويلة، وكذلك بسبب العقبات التي تعترض إدمانهم محلياً أو عودتهم. ومع ذلك، فنادر ما يُستمع إليهم وتبقي تلبية احتياجاتهم غير مناسبة. ويصدق ذلك بصفة خاصة في المناطق الحضرية^٢ حيث يُغفل عدد متزايد من النازحين داخليا الذي يعيشون مع المجتمعات المضيفة. وأصبحت المراكز الحضرية، بصورة متزايدة، وجهة النازحين داخليا مما يسبب ضغطاً هائلاً على الموارد الشحيحة أصلاً للمدن والمجتمعات المضيفة^٣. ولا يزال من المطلوب تحقيق تحسينات فعلية لتغطية النازحين داخليا المنتشرين في المناطق الحضرية وتلبية احتياجاتهم في الأجلين القصير والطويل، ومساعدتهم على إيجاد حلول مستدامة. كما يتعين على الدول والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية والجهات المعنية بالتنمية أن تقطع تعهدات وتتخذ تدابير فعلية للنزوح الداخلي بمزيد من الفعالية. وفي العديد من البلدان، ينبغي وضع أطر قانونية وسياسية وتكليفها و/أو تنفيذها كخطوة أولى لضمان تقديم السلطات المعنية استجابة مستمرة ومتسقة لظاهرة النزوح، يمكن توقعها.

وعلى الرغم من تركيز نقاشات السياسة العالمية على اللاجئين والهجرة في المقام الأول خلال السنوات الأخيرة، والتغاضي عن مسألة النازحين داخليا، هناك حالياً تركيز عالمي على النزوح الداخلي في ظل الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة^٤ في ٢٠١٨ وبالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية كمبالا هذه السنة. واستغلالاً للفرص التي أتاحتها ذكرى هاتين المناسبتين، أطلقت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة عمل مجموعة العشرين "من أجل النهوض بوقاية الأشخاص المشردين داخلياً وحمايتهم وإيجاد حلول لهم" للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠.

^١ مركز رصد التشرد الداخلي، التقرير العالمي عن التشرد الداخلي، ٢٠١٩، جنيف، مايو ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:

<http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019>

^٢ في هذا التقرير وفي القرار، تستخدم عبارات "البيئات/المناطق الحضرية" و"المدن" بنفس المعنى للإشارة إلى المناطق المعقدة اجتماعياً والكثيفة السكان والسكان التي لها تأثير على منطقة شاسعة. وتضم المراكز الحضرية ذات الأحجام المختلفة وضواحيها. وتشير عبارة "النزوح إلى المدن" إلى النزوح الداخلي إلى المدن وفيها بين المدن، أي النزوح من الأرياف إلى المدن وبين المدن وداخل المدن نفسها.

^٣ [Displaced in Cities: Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps](#)

^٤ المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)، وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2، ١١ فبراير ١٩٩٨.

^٥ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، ٢٠٠٩.

وتجسد خطة العمل التزام منظومة الأمم المتحدة، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، ومجموعة من الدول الأعضاء المناصرة، بتحسين الاستجابة لمشاكل النزوح الداخلي. والأهم من ذلك أنها تعترف بالحاجة الماسة إلى اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة من جانب الدول المعنية بالنزوح الداخلي، والجهات المانحة، والمنظمات الإنسانية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية. وقدمت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي معلومات مفيدة لعملية مجموعة العشرين^٦. ولكن، يتعين على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) بأسرها أن تتخذ موقفاً يتسم بنفس الوضوح والقوة بشأن التحديات الملحة المتعلقة بالنزوح الداخلي.

تؤدي الحركة الدولية منذ فترة طويلة دوراً نشيطاً في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأفراد والجماعات الذين يعانون من النزوح الداخلي بسبب الكوارث والنزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ. وفي سنة ٢٠٠٩، اعتمد مجلس المندوبين سياسة الحركة الدولية بشأن النزوح الداخلي، ويحتفل هذه السنة بمرور ١٠ سنوات على اعتمادها^٧. وتمثل هذه السياسة وثيقة أساسية تحدد عشرة مبادئ لتوجيه منهاج الحركة بخصوص النزوح الداخلي وتشدّد على قيمة الاستجابة المنسقة والمتسقة لكل مكونات الحركة. وقد بيّنت عمليات داخلية للتأمل الاستراتيجي أجريت في اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن الحركة الدولية تقدم مساهمة كبيرة لمساعدة النازحين داخلياً بطرق مختلفة. كما بيّنت أهمية الشركات مع الجمعيات الوطنية في تنفيذ استجابات اللجنة الدولية للنزوح الناجم عن النزاعات والعنف. ولكن، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه الحركة والممارسات الواعدة التي وضعت، لا تزال هناك فجوات في استجابة كل مكونات الحركة الدولية للنزوح الداخلي. وقد بلغ نطاق وخطورة الاحتياجات المرتبطة بالنزوح على الصعيد العالمي درجة أصبح معها من الحيوي للحركة أن تعالج هذه الفجوات وأن تعزز التزاماتها. وقد بيّنت مختلف عميات التأمل الداخلية حول هذه المسألة أن من شأن تنفيذ سياسة الحركة القائمة بمزيد من الصرامة يُعد أساسياً لتحقيق ذلك.

الخلفية

عُرض على مجلس المندوبين سنة ٢٠١١، تقرير عن تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، بموجب الفقرة ٣ من منطوق القرار رقم ٥ الذي اعتمد السياسة. وخلص التقرير إلى أن السياسة لم تكن معروفة أو مطبقة بالقدر الكافي في مختلف مكونات الحركة، غير أن الموضوع يُعالج على مستوى الحركة منذ ذلك الحين^٨.

وتخصّص تقرير التنفيذ ثلاثة تحديات أساسية من النقاشات التي دارت على المستوى الميداني. تعلق أول تحديان بالصعوبة التي تواجهها الجمعيات الوطنية في الرجوع إلى الأطر القانونية الدولية والوطنية، وسعي كل مكونات الحركة إلى الحيلولة دون حدوث النزوح القسري، ولا سيما بسبب الصعوبات المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني وغيرها من الأطر التي تحمي المدنيين في حالات النزاعات المسلحة، والقدرة على توقع النزوح (التخطيط للطوارئ). ويتعلق التحدي الثالث بإدارة مخيمات النازحين داخلياً^٩.

وبالإضافة إلى تقرير التنفيذ، نظمت اللجنة الدولية مع الاتحاد الدولي عدة جلسات تأمل داخلية حول موضوع النزوح الداخلي توصلت إلى استنتاجات متشابهة. وبيّنت هذه الجلسات أن مكونات الحركة ليست جميعها على علم بوجود سياسة الحركة المذكورة على الرغم من فائدتها لتوفير ما يلزم من وضوح وتركيز وتوجيه لمنهاج الحركة بشأن النزوح الداخلي، كما أن الحركة لا تنفذها بالشكل المناسب.

وإلى جانب ذلك، أجريت مشاورات أولية تحضيراً للاجتماعات الدستورية لسنة ٢٠١٩ في شهر شباط مع مجموعة من الجمعيات الوطنية المختارة التي تشارك بفعالية في الحيلولة دون حدوث النزوح الداخلي ومواجهته من وجهة النظر العملية و/أو السياسية. وأكدت هذه المشاورات ضرورة مضاعفة الجهود لمعالجة التحديات الملحة في مجال النزوح الداخلي تمثيلاً مع سياسة الحركة.

^٦ اللجنة الدولية والاتحاد الدولي يتمتعان بمركز الضيف المدعو الدائم في الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين

^٧ [Movement Policy on Internal Displacement \(2009\) \(سياسة الحركة الخاصة بالنزوح الداخلي \(٢٠٠٩\)\)](#)

^٨ [Implementation Report on the Movement Policy on Internal Displacement, Council of Delegates 2011](#)

^٩ نفس المصدر، الصفحة ١٣

التحليل

أجرى كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بحثاً بشأن مواجهة القضايا المتعلقة بالنزوح منذ اعتماد سياسة الحركة. وركزت مختلف الدراسات على جوانب مختلفة من النزوح الداخلي، بما في ذلك ممارسات الجمعيات الوطنية والنزوح الحضري خارج المخيمات والنزوح المترتب على الكوارث. ويبدو الاستنتاجات أن على الحركة أن تحسن استجاباتها في هذا المجال.

أبرزت دراسة مشتركة أجرتها اللجنة الدولية مع الاتحاد الدولي في ٢٠١٨ الممارسات الجماعية الوطنية في مواجهة النزوح الداخلي، بما في ذلك إدارة المخيمات، استجابة الجمعيات الوطنية الواسعة النطاق لتغطية ملايين النازحين داخلياً في كل أنحاء العالم وفي ظروف متنوعة (النزاعات المسلحة، حالات الطوارئ الأخرى، الكوارث)، وعبر مجموعة واسعة من الأنشطة المنفذة أساساً بالتشارك مع شركاء الحركة الآخرين. ويعكس حصول ملايين الناس على المساعدة وارتفاع عدد الأنشطة المنفذة، الالتزام بتكثيف الاستجابات مع تنوع الاحتياجات والظروف التي تعمل الجمعيات الوطنية في ظلها، وفئات الأشخاص الذين يستفيدون من هذه العمليات. وتقدم الجمعيات الوطنية، بدعم من اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي أحياناً، مساهمات كبيرة وواسعة لتقديم الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين في المخيمات والأماكن الشبيهة بالمخيمات.

غير أن الدراسة ذاتها كشفت عن بعض الفجوات في مجال الاستجابة يمكن تعويضها عن طريق تعزيز تنفيذ السياسة الحالية للحركة بشأن النزوح الداخلي. وشددت الاستنتاجات على ضرورة زيادة معرفة الجمعيات الوطنية بالمبادئ والقواعد القانونية والمعايير ذات الصلة الواجبة التطبيق، من أجل تحسين استبقاء الموظفين ذوي الخبرة والاستفادة، بمزيد من الفعالية، من الممارسات الجيدة الحالية والدروس المستخلصة. كما أبرزت قدرة الجمعيات الوطنية المحدودة وقلة الفهم المشترك للمسائل المتعلقة بالمخيمات وأماكن الإقامة الجماعية، لا سيما في ما يتعلق بالحماية واحتياجات المجتمعات المضيفة. كما بينت الدراسة أن الجمعيات الوطنية أقل استجابة للظروف خارج المخيمات، وبالأخص في المناطق الحضرية، مع التركيز على ضرورة زيادة الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً المشتتين في المناطق الحضرية والمجتمعات التي تستضيفهم. وبينت، بالإضافة إلى ذلك، وجود مجال لمضاعفة جهود المناصرة للحيلولة دون حدوث النزوح الداخلي عن طريق التصدي لبعض أسبابها والبحث عن حلول مستدامة. وأوصت الدراسة بشدة تعزيز قدرات الموظفين لتحسين الاستجابة الشاملة للنزوح الداخلي. وتبين توصيات هذه الدراسة جدوى سياسة الحركة، وبالأخص المبدأ ٣ (الحيلولة دون حدوث النزوح) والمبدأ ٤ (التوصل إلى حلول دائمة).

وواصلت اللجنة الدولية دراسة مسألة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج المخيمات في سنة ٢٠١٨^{١١}. وأجريت دراسة حالة في الصومال ونيجيريا والعراق وهندوراس لفهم تجربة النازحين داخلياً في المدن ومجتمعاتهم المضيفة. كما تم تحليل الاستجابة الإنسانية الشاملة. وخلصت الدراسة إلى أن الاستجابة الحالية ليست مناسبة ولا تلبّي المجالات الثلاثة المذكورة، بل تميل إلى التركيز على المخيمات بالرغم من أن عدداً كبيراً من النازحين داخلياً في المدن يقعون مع مجتمعات مضيفة بدل الإقامة في المخيمات، وأنها كثيراً ما تسعى جاهدة إلى إدماج الاعتبارات الطويلة الأجل والتركيز على بقاء الأشخاص على قيد الحياة، وأنها تعتمد أساساً على العمليات الشاملة بما يعني عدم تلبية الاحتياجات المحددة للنازحين داخلياً. وفي ما يتعلق بالحركة، بينت الاستنتاجات أنها تؤدي دوراً مهماً في محاولة تلبية احتياجات النازحين داخلياً في المدن والمجتمعات التي تستضيفهم، ولكنها ليست بمأن من قصور الاستجابة الإنسانية الراهنة. وخلصت الدراسة إلى أن على اللجنة الدولية ومكونات الحركة الأخرى أن تبذل مزيداً من الجهود لمساعدة النازحين داخلياً في المدن على إعادة بناء حياتهم ومعالجة مسألة أثر نزوحهم على المجتمعات المضيفة عن طريق العمل على مختلف المستويات – المدن، الجيران، الأسر المعيشية والأفراد – عن طريق تشكيلة من العمليات البنوية والاستجابات المصممة خصيصاً للحالة المعنية.

¹⁰ استندت دراسة تجربة الجمعيات الوطنية بخصوص النازحين داخلياً وإدارة المخيمات (٢٠١٨) إلى استطلاع آراء ٤٢ جمعية وطنية معنية بهذا الموضوع، ومقابلات مع ممثلين من الحركة وغيرها من المنظمات المعنية، ودراسة للمؤلفات في هذا المجال.

¹¹ [Displaced in Cities: Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps](#)

وفي سنة ٢٠١٨، أطلقت أمانة الاتحاد الدولي عملية داخلية للتأمل الاستراتيجي ترمي إلى تحليل تفاعلات النزوح الداخلي المرتبط بالكوارث (بما في ذلك الكوارث المناخية والتكنولوجية) وعلاقتها مع ترحال السكان عبر الحدود، والاستفادة من استجابة الاتحاد الدولي، من أجل الكشف عن الفجوات والفرص الحالية لتنظيم عمل المستقبل^{١٢}. ويّين هذا التأمل الاستراتيجي أن الحركة تتصدى لمسألة النزوح الداخلي بمختلف أشكاله منذ عدة سنوات عن طريق العمليات القطاعية في المقام الأول، غير أن هناك حاجة إلى اعتماد منهج يتسم بطابع جانبي وأقفي أكبر، يتماشى مع سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، من أجل معالجة التحديات الإنسانية والتنموية الناتجة عن ذلك. وأبرزت الدراسة كذلك الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة في ظروف النزوح الداخلي، فضلا عن قوة الاتحاد الدولي في مجال الوقاية والاستجابة. كما تم تشخيص الفجوات في المناصرة وتنفيذ الحلول الدائمة.

وأكدت المشاورات الأولية التي أجريت في فبراير ٢٠١٩ مع مجموعة مختارة من الجمعيات الوطنية أن الحاجة إلى مضاعفة الجهود لمواجهة التحديات الحالية المرتبطة بالنزوح الداخلي وفقا لسياسة الحركة. وعبر المشاركون عن رغبتهم في حصول جمعياتهم الوطنية على توجيه أقوى بشأن موضوع النزوح الداخلي، ولا سيما زيادة وعيها بالأطر القانونية والسياسية والمشاركة استباقيا في الدعوة القانونية والاستفادة بذلك من خبرة الحركة وشرعيتها المعترف بها في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وقانون مواجهة الكوارث.

وختاما، من شأن تعزيز تنفيذ سياسة الحركة أن يساعد على تحسين الاستجابة لمختلف جوانب النزوح الداخلي. ومن الضروري بالتحديد تعزيز تنفيذ المبدأ ٣ (الحيولة دون حدوث النزوح)، المبدأ ٤ (التوصل إلى حلول دائمة)، المبدأ ٥ (تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية عن طريق ضمان مشاركتهم في تصميم برامجها وتنفيذها من خلال مساعدتهم على ممارسة حقوقهم) والمبدأين ٦ و٧ (تذكير السلطات بالتزاماتها ومساعدتها على الوفاء بها) من سياسة الحركة بخصوص النزوح الداخلي لكي يكون للاستجابة الشاملة للحركة أثرا أكبر على الناس المعرضين لخطر النزوح، والنازحين داخليا والمجتمعات التي ستضيفهم.

التبعات من حيث الموارد

كُشف عن مختلف الفجوات في عمليات الاستجابة للنزوح الداخلي. ولتعزيز عمليات الاستجابة، يلزم بذل جهود للتوعية بقضايا النزوح وتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية. وينبغي أن يسعى تعزيز القدرات، بصفة خاصة، إلى زيادة معرفة المبادئ القانونية والقواعد والمعايير الواجبة التطبيق بصفة خاصة. كما يلزم التوعية بمسائل إدارة المخيمات، بما في ذلك حمايتها والمخاطر والتحديات المرتبطة بها والأدوات والمعايير المناسبة المتاحة لمعالجة هذه المسألة.

وتبرز الدراسة التي أجرتها أمانة الاتحاد الدولي ضرورة تكييف نظم الاتحاد الدولي وهيكله من أجل تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي وتطبيقها في العمليات، والتركيز على جوانب من قبيل مركز الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة، والتدريب على تنفيذ العمليات، وبناء القدرات، والتعاون بين مكونات الحركة والشركاء الخارجيين.

وتبين دراسات أخرى ضرورة تحسين الاستجابة لاحتياجات النازحين داخليا المشتتين في المناطق الحضرية، مما يتطلب بذل جهود للتوعية بهذه المسألة المحددة في الحركة.

وسيتطلب تحسين فهم هذه الجوانب المختلفة للنزوح الداخلي في الحركة بأسرها تخصيص موارد إضافية.

وأثناء دراسة ممارسات الجمعيات الوطنية، عبّرت الجمعيات الوطنية بشدة عن اهتمامها بإنشاء جماعة من الممارسين مكرسة لهذه المسألة لتحسين القدرات التي كوّنها المختصون بالحماية والمنسقون في الحركة بأسرها. ويدعو القرار المقترح الحركة إلى تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعداد وحدة تدريبية مشتركة عن منهج الحركة بخصوص النزوح الداخلي والأطر

¹² ستنشر الدراسة الكاملة في شهر مايو. وستتضمن القرار النهائي رابطا يتضمن الدراسة

القانونية والمعايير ذات الصلة الواجبة التطبيق. ونزولا عند رغبة الجمعيات الوطنية واستنتاجات مختلف المشاورات، يشجع القرار المقترح إنشاء جماعة ممارسين مكرسة للموضوع تقوم مقام المنصة المشتركة لتحسين الفهم المشترك بين الجمعيات الوطنية.

التنفيذ والرصد

لضمان التنفيذ الفعلي للقرار ومن ثم سياسة الحركة بخصوص النزوح الداخلي، لا بد من تنسيق المتابعة. وسيوفر مجلس المندوبين في ٢٠٢١ فرصة مواتية لرصد عملية تنفيذ القرار المقترح بصورة جماعية، وتقييم الفجوات القائمة في الاستجابة، وتوحيد التوصيات الإضافية لتحسين استجابة كل مكونات الحركة لاحتياجات كافة المتضررين من النزوح الداخلي، عند الاقتضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء التحديات العاجلة التي يطرحها النزوح الداخلي في كل أنحاء العالم، يتعين على الحركة أن تضاعف التزاماتها بهذا الخصوص. ويوفر اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٩ فرصة مناسبة لطرح موضوع النزوح الداخلي للنقاش من جديد وإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز استجابة الحركة بأسرها للقضايا المرتبطة بالنزوح الداخلي. وقد أثبتت السياسة الحالية للحركة بشأن النزوح الداخلي فعاليتها بهذا الخصوص، غير أنها ليست مطبقة بالقدر الكافي. لذا، حان الوقت لتكرار التزامنا بالسياسة وضمان تطبيقها الفعلي. ويجدد القرار المقترح ثلاثة مجالات للالتزام ويقدم مجموعة من التدابير الفعلية لتحسين جودة استجابة الحركة واتساقها، وهي متماشية مع سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي ومنتجزة في توصيات دراسة اللجنة الدولية بشأن النزوح الداخلي في المدن، ونتائج جلسة التأمل الداخلي للاتحاد الدولي والدراسة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لممارسات الجمعيات الوطنية.

وفي ما يلي مجالات الالتزام المحددة في القرار المقترح:

- ١- **تحسين الاستجابة للنزوح الحضري خارج المخيمات.** تعيش نسبة متزايدة من النازحين داخليا بصورة مشتتة في المناطق الحضرية، وكثيرا ما تقيم في مستوطنات عشوائية وفي مناطق معرضة للمخاطر حيث تكاد تنعدم الخدمات والبنى التحتية الأساسية. ولكي تظل الحركة جهة إنسانية فاعلة مجدية، لا بد لها من التصدي للتحديات الحضرية عن طريق ترسيخ وتعزيز دراية جميع المكونات في تلبية الاحتياجات الخاصة للنازحين داخليا في المناطق الحضرية خارج المخيمات. وعلى الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية أن تعمل مع مجموعة أكبر من الجهات المعنية، بما فيها الحكومات والمنظمات والشبكات المهنية والمدنية للمساهمة في تقليل المخاطر ومواطن الضعف في المجتمعات الحضرية، بما في ذلك النازحين داخليا. كما أن عليها أن تنهض بالمساواة والاحتواء والتماثل الاجتماعي كما نصت عليه الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.
- ٢- **تعزيز الحماية من النزوح وفي أثناءه.** يتطلب ذلك زيادة العمل التشريعي والسياسي لتشجيع سن القوانين ورسم السياسات الوطنية وتنفيذها التي تدافع عن حقوق النازحين داخليا وتوفر عنصر حماية النازحين داخليا، بشكل يتماشى مع المبادئ التوجيهية واتفاقية كيبالا، فضلا عن تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح. وعندما تعمل الحركة مع المجتمعات المحلية المعرضة لاحتمال النزوح، عليها أن تسعى إلى مساعدتها على تفادي النزوح عن طريق الحيلولة دون ظهور الظروف التي قد تجبر الناس على الرحيل، بل مساعدتهم أيضا على التأهب بشكل أفضل عن طريق تقليل المخاطر ومواطن الضعف التي قد يواجهها الناس عند فرارهم وخلال ارتحالهم. ويقتضي ذلك من الجمعيات الوطنية أن تنفذ فعلا "منهاج توفير الحد الأدنى من الحماية"^{١٣} كما ورد وصفه في الأحكام المكرسة للحماية في إطار الحركة. وفي حالات الكوارث، وبالأخص في حالات النزوح المرتبطة بالمناخ^{١٤}، يتعين على الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية أن تضمن إدراج كل الاعتبارات المتعلقة بالنزوح في كل

¹³ كما ورد ذكره في الأحكام المكرسة للحماية في [Protection within the Movement Framework](#)، يفيد الحد الأدنى في مجال الحماية بأنه يتعين على مكونات الحركة، في سياق التركيز على تقديم الخدمات، أن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات إلى الحماية. بما يعني أن عليها أن تقيم كل الاحتياجات في مجال الحماية وتستجيب لها. وعليها أن تستجيب للاحتياجات التي تطلع عليها في إطار أنشطتها بالتعاون مع خبراء الحماية.

¹⁴ جاء في أحد تقارير مجموعة البنك الدولي الذي نشر في مارس ٢٠١٨، أنه سيتعين على جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية أن تواجه ١٤٣ مليون نازح داخليا بسبب الضغوط المناخية (دون ذكر أولئك المتضررين من الكوارث/الظواهر الجوية القصوى)، ما لم تتخذ تدابير عليية على

سياسات وأطر تغير المناخ والحد من خطر الكوارث والتنمية. وللتصدي لخطر النزوح، عليها أن تساند التدابير المجتمعية للحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتأهب للكوارث وتعزيز الصمود، عند اللزوم، والعمل مع الشركاء والحكومات لضمان تخطيط أي عملية لنقل الناس إلى أماكن أخرى في إطار التكيف مع تغير المناخ عن طريق عملية تشارك وتشاور مع المجتمعات المحلية المعنية عملاً بإطار الاتحاد الدولي للتكيف مع تغير المناخ حتى ٢٠٢٠.

٣- دعم الحلول المستدامة. على الحركة أن تؤدي دورها عملاً بالتزامها بالاستجابة لجميع مراحل النزوح، عن طريق مضاعفة جهودها في كل أنواع الحلول المستدامة لضمان عودة النازحين داخلياً بسلامة إلى بيوتهم أو أماكن إقامتهم الاعتيادية والاندماج فيها من جديد بشكل مستديم، أو تزويدهم ببدائل فعلية من حيث الاندماج محلياً في مكان النزوح أو إعادة التوطين في جزء آخر من البلد استناداً إلى قراراتهم وأولوياتهم.

ويوصي القرار المقترح من ثم مجموعة من التدابير الفعلية لتحسين جودة استجابة الحركة واتساقها في هذه المناطق المحددة. وتضم هذه التدابير اعتماد أساليب عمل تركز على الناس بصورة منهجية، وزيادة الموارد من أجل تعزيز القدرات، وإدماج قضايا النزوح الداخلي وحلولها في الجهود التشريعية وجهود المناصرة، وإعداد أدوات مشتركة بين القطاعات مثل أدوات التدريب المشتركة، وإنشاء جماعة ممارسين في الحركة بأسرها لتشجيع تنفيذ القرار ورصد التنفيذ. ومن شأن التنفيذ الفعلي لهذه التوصيات، عندما تدعمها الموارد اللازمة، أن تؤدي إلى تحسين الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً إلى الحماية داخل المخيمات، وخاصة خارجها، وزيادة دعم جهود مساعدة النازحين داخلياً على الانتعاش، وتحسين فهم الحلول المستدامة بالنسبة إليهم وإبلاء اهتمام أكبر لآراء النازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم في الاعتبار في كل مراحل تخطيط الاستجابة.

الصعيدين الوطنية والعالمي. ومن المتوقع أن تؤدي الضغوط الناجمة عن تغير المناخ، بحلول سنة ٢٠٥٠، إلى تغيير أنماط التنقل بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي بعض الحالات، سيرحل الناس لمحاولة التكيف مع تغير المناخ. وفي حالات أخرى، سيؤدي وقع تغير المناخ إلى ترحال السكان اضطراراً، أو سيتطلب إعادة توطينهم.